بلاغة القرآن الكريم

المحاضرة الثالثة – المجاز و انواعه

المرحلة الثانية

م.م. صالح حميد سفاح

المجاز المُرْسَل:

المجازُ المُرْسَلُ نوعٌ من أنواع المجاز اللغوي عند البلاغيين، وسُمِّيَ مُرْسَلاً؛ لإطلاقه من قيد المشابهة التي قُيِّدَت بها الاسْتِعَارَة، لذا فهو (**الكلمةُ المستَعمَلةُ في غيرِ ما وُضِعتْ لهُ في أصلِ اللغة؛ لعلاقةٍ-غير المُشابهة-، أي لملابسةٍ من الملابسات، أو نوعِ صلةٍ بين المنقول منه والمنقول إليه، مع قرينةٍ-لفظيةٍ أو حاليةٍ- مانعةٍ من إرادة المعنى الحقيقي**)، كاستعمال لفظ(**اليد**) في معنى النعمة في قولهم: (**جلَّتْ يدُهُ عندي**)، أي عظُمَ معروفه عندي، فالعلاقة بين (اليد والمعروف) ليست علاقة مشابهة؛ وإنَّما هي علاقة سبب ومُسبّب، فاليد سببٌ في المعروف، لأنَّ بها يكون عطاء المعروف، فاستعملت تلك الصيغة المجازية لأنَّها أوجز وأبلغ وأفخم.

علاقاتُ المجاز المُرْسَل:

ذكرنا آنفاً أنَّ هذا النَّوعَ من المجاز يقومُ الارتباط فيه بين المعنى الأوَّل للكلمة ومعناها الثَّاني على ملابسةٍ أو علاقةٍ من نوعٍ ما، وهذه الملابسة يجعلها الفطن دليلاً على أنَّه أراد باللفظ غير المعنى الموضوع له، ممَّا يفسح المجال للتوسع في اللغة، واستيعاب جملة من العلاقات أو الملابسات، التي يُرهَقُ الذِّهنُ في إحصائها

واستيعابها؛ لكونها غير مُقيَّدة بعددٍ ما، لذا سنقتصرُ -إن شاء الله- على بعضها، وهي على النحو الآتي:

1- الجُزئيَّةُ: (إطلاقُ الجُزء وإرادةُ الكُلِّ)

إطلاقُ الجُزء على الكُلِّ مشروطٌ بوجود قرينةٍ تَدُلُّ على أنَّ اللفظَ المذكور جُزءٌ من المعنى المذكور، مع ملاحظة أنَّ الجزءَ الذي يُعبَّر به عن الكلِّ لابدَّ أن يكون له مزيد اختصاص بسياق المعنى المراد، ولا يستلزم انتفاء الجزء انتفاء الكل؛ فَذِكْرُ الجزء الأهم من الصُّورة كثيراً ما يبعث إلى المخيلة باقي الأجزاء ويبرز الصورة كاملةً واضحةً، فمثلاً دلالة ذِكْرِ الوجه عن الذَّات؛ لكونه أشرف ما يُرَى من الشَّيء، فهو موضع السُّجود ومحتوى جميع الحواس والمشاعر، لذلك ذكره -تعالى- في مواضع كثيرة من كتابه، سواء أُريد به ذاته الكريمة[1]، أم أُريد به ذات وجملة الإنسان المخاطَب[2]، وهذا الأمر ينطبق على جميع العلاقات أيضاً.

---

[1] يُنظر: سورة: الأنعام:52، والكهف:28، والقصص:88.

[2] يُنظر: سورة: البقرة:112، وآل عمران:20، والنساء:125، والأنعام:79، وإبراهيم:50، والمؤمنون:104، والأحزاب:66، والغاشية:2.

ومن الشواهد التَّطبيقية على إطلاق الجُزء وإرادة الكُل، ما حكاه-تعالى- من فضائح المنافقين وقبائحهم: **وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ ۚ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** [التوبة:61]، فقولهم-أقماهم اللهُ- للنبيِّ-ﷺ-: (**أُذُنٌ**)، مرادٌ به الطَّعنُ والذَّم، أي: إنَّهم إذا آذوا النَّبي-ﷺ- وبسطوا فيه ألسنتهم، وبلغه ذلك اعتذروا له وقَبِلَ ذلك منهم، لأنَّه-عندهم- يسمع كلَّ ما يُقال له فيصدقه، وإنَّما أطلقتِ العربُ على من يسمع ما يُقالُ له فيُصدِّقه إنَّه أُذنٌ مُبالغة؛ لأنَّهم سمَّوه بالجارحة التي هي آلة السَّماع، حتى كأنَّ جُملتَهُ أُذنٌ سامِعَةٌ، ونظيرُهُ قولهم للرَّبيئة[3]: عينٌ، وفي إطلاق الأذن عليه مجازٌ مُرْسَلٌ من إطلاق اسم الجُزء على الكُل للمبالغة في استماعه، وإيذاؤهم له هو قولهم: أُذنٌ، لأنَّهم نسبوه إلى أنَّه يُصَدِّقُ كُلَّ ما يُقالُ له، ولا يُفرِّق بين الصَّحيح والباطل، اغتراراً منهم بحلمه عنهم وصفحه عن جناياتهم، كرماً وحُلماً وتغاضياً، لذلك ردَّ اللهُ مقالتهم بأنَّه-ﷺ- أذنٌ كما قُلتم، إلَّا إنَّه أُذنُ خيرٍ لا أُذنُ سوءٍ، ولا شيء أبلغ في الرَّد من هذا الأسلوب؛ لأنَّ فيه إطماعاً في الموافقة، وكَرَّاً إلى إجابتهم بالإبطال، فلهذا الجزء اتصال وثيق بالمعنى المراد منه، ولا يستلزم انتفاء الجُزء انتفاء الكُل، كما هو ظاهر؛

---

[3] الرَّبيئة: وهو عين القوم وطليعتهم الذي يَرْبَأ لهم فوق مَربَأَةٍ من الأرض؛ لَئلاَّ يَدْهَمهم عدوٌّ، ولا يكون إلاَّ على جَبل أو شَرَف يُنظر منه. يُنظر: العين:326، ولِسَانُ العَرَب:82/1 مَادَّةُ(ربأ).

فإنَّه يجوز في اللغة أن يُطلق على الجملة، وإن كانت عبارةً عن جارحةٍ منها، فسمَّوهُ باسم العضو تهويلاً وتشنيعاً.

ومن شواهد علاقة الجزئية قوله-تعالى-:﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء:78]، فقوله تعالى: (**قُرْآنَ الْفَجْرِ**) المراد به صلاة الصبح؛ عبَّر عنها ببعض أركانها... أو سُمِّيت صلاة الصبح قُرآناً لطول قراءتها، وفائدة هذه العلاقة عظيمة؛ فهي تدل على أنَّ الصَّلاة لا تكون إلَّا بقراءةٍ، لأنَّ قولَه: أَقِمِ الصَّلَاةَ، وأقم قُرآنَ الفجر، قد أمر أن نُقيمَ الصَّلاة بالقراءة حتى سُمِّيتْ الصَّلاةُ قُرآناً، فلا تكون ثَمَّةَ صلاةٍ إلَّا بقراءةٍ، فالعلاقة إذاً من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل.

2- الكُلِّيَّةُ: (إطلاق الكل وإرادة الجزء)

من مجموع أمثلة هذه العلاقة يتَّضح أنَّها عكس علاقة الجُزئية؛ أي: أن يكون اللفظ المذكور كُلَّاً للمعنى المراد، فيتضمَّنه ويتضمَّن غيره، ومن شواهده ما جاء في قوله-تعالى- تصويراً لحال المنافقين-: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:١٩]، إذ إنَّ إطلاق الأصابع على بعضها مجازٌ مشهورٌ، والعلاقة الكلية؛ لأنَّ الذي يُجعل في الأذن إنَّما هو رأس الأصبع لا كلها، لتصوير ما أصاب

هؤلاء المنافقين من ذُعرٍ واضطرابٍ إلى الحدِّ الذي جعلهم وكأنَّهم يدسُّون أصابعهم كلَّها في آذانهم؛ فِراراً من مواجهةِ الواقع المحتوم بأقصى ما يُمكن، ومبالغةً فيما يشعرون به من هول الصَّواعق وفظاعتها.

3- الحالية: (ذكر الحال وإرادة المحل)

وهي كونُ الشَّيء حالًّا في غيره، وذلك فيما إذا ذكر لفظ الحال وأُريد به المحل؛ لما بينهما من الملازمة، من ذلك ذكر لفظ **الرَّحمة** وإرادة لازم معناها؛ أي: **الجنَّة** التي قد حلَّت بها **الرَّحمة**،

4- المَحَلِّيَّةُ: (ذكر المحل وإرادة الحال)

إنَّ اسم المكان أو الزَّمان يُطلق على من يحل فيه؛ وقيمته تكمن أصلاً في المبالغة أحياناً، والاختصار والاكتفاء عن ذكر عدد من الأسماء بذكر المكان أو الزمان الذي يضمها ويحتويها أحياناً أُخرى، فإيقاع الذكر على الوقت مع كون المقصود ما وقع فيه من الحوادث للمبالغة؛ لأنَّ الأمر بذكر الوقت أمرٌ بذكر ما وقع فيه بالطَّريق البرهاني، ولأنَّ الوقتَ مُشتملٌ على ما وقع فيه تفصيلاً، فإذا استحضر كان ما وقع فيه حاضراً بتفاصيله، كأنَّه مُشاهدٌ عياناً